

Distr.: General
15 October 2010

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون
البند ٢٠ (ب) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (A/65/L.2)]

٢/٦٥ - الوثيقة الختامية للاجتماع الاستعراضي الرفيع المستوى بشأن تنفيذ
استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية
المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

إن الجمعية العامة

تعتمد الوثيقة الختامية التالية للاجتماع الاستعراضي الرفيع المستوى المتعلق بتنفيذ
استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية
الصغيرة النامية:

الوثيقة الختامية للاجتماع الاستعراضي الرفيع المستوى بشأن تنفيذ استراتيجية
موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية
الصغيرة النامية

نحن، رؤساء الدول والحكومات والوزراء وممثلي الدول الأعضاء المشاركين
في الاجتماع الرفيع المستوى المعقود في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في ٢٤ و ٢٥
أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ لاستعراض استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من
أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية^(١) الذي يجري كل خمس سنوات لتقييم
التقدم المحرز في معالجة أوجه الضعف لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال تنفيذ
استراتيجية موريشيوس،

(١) تقرير الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية
الصغيرة النامية، بورت لويس، موريشيوس، ١٠-١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ (منشورات الأمم
المتحدة، رقم المبيع A.05.II.A.4 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.



١ - نشير إلى أن المجتمع الدولي قد سلم بأوجه الضعف التي تنفرد بها بوجه خاص الدول الجزرية الصغيرة النامية منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو، البرازيل في عام ١٩٩٢ والمؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية في بربادوس في عام ١٩٩٤ ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا في عام ٢٠٠٢ والاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية في موريشيوس في عام ٢٠٠٥؛

٢ - نكرر تأكيد التزامنا بدعم الجهود التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية، نظرا لأوجه الضعف التي تنفرد بها بوجه خاص، من أجل التنمية المستدامة فيها من خلال مواصلة التنفيذ الكامل والفعال لبرنامج عمل بربادوس^(٢) واستراتيجية موريشيوس^(١)، بسبل منها السعي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة للألفية^(٣)؛

٣ - نسلم بأن الدول الجزرية الصغيرة النامية أبدت التزامها بالعمل على تشجيع التنمية المستدامة وستواصل القيام بذلك، عن طريق تعميم إدماج مبادئ التنمية المستدامة في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية وتعزيز الالتزام السياسي والتنوع بأهمية المسائل المتعلقة بالتنمية المستدامة وإنشاء مناطق محمية، بما في ذلك المناطق البحرية والساحلية والبرية، عن طريق إظهار قيادة قوية في حماية التنوع البيولوجي، واعتماد استراتيجيات لتعزيز الطاقة المتجددة وتخفيف حدة الآثار السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية في اقتصاداتها. ولهذا الغرض، قامت الدول الجزرية الصغيرة النامية بحشد الموارد على الصعيدين الوطني والإقليمي، على الرغم من محدودية قاعدة مواردها، ولا بد في هذا الصدد من تعبئة موارد إضافية لدعم جهود تلك الدول؛

٤ - نلاحظ مع القلق أنه على الرغم من هذه الجهود، لا تزال الدول الجزرية الصغيرة النامية تواجه تحديات في مجال التنمية المستدامة. وقد أدى التعاون الطويل الأمد والدعم المقدم من المجتمع الدولي دورا هاما، ويجب أن يؤدي دورا أكثر أهمية، في مساعدة

(٢) برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بريدجتاون، بربادوس، ٢٦ نيسان/أبريل - ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.94.I.18 والتصويبان)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني).

(٣) انظر القرار ٢/٥٥.

الدول الجزرية الصغيرة النامية على إحراز تقدم في معالجة أوجه ضعفها وفي دعم جهودها من أجل التنمية المستدامة؛

٥ - نلاحظ مع القلق أيضا أنه في حين أن الدول الجزرية الصغيرة النامية حققت تقدما في مجالات المساواة بين الجنسين والصحة والتعليم والبيئة، اتسم التقدم الذي أحرزته عموما في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بالتفاوت. فقد أحرزت الدول الجزرية الصغيرة النامية تقدما أقل مما أحرزته معظم المجموعات الأخرى، بل أنها شهدت تراجعاً من الناحية الاقتصادية، وبخاصة فيما يتعلق بالحد من الفقر والقدرة على تحمل الديون. ولم تحقق الدول الجزرية الصغيرة النامية مستويات عالية من النمو الاقتصادي على نحو مستدام، ويعزى ذلك جزئياً إلى الآثار السلبية المستمرة للأزمة المالية والاقتصادية. ولقد أدى صغر حجم معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية وموقعها النائي وضيق قاعدة الموارد والصادرات فيها وتعرضها للتحديات البيئية العالمية إلى عرقلة جهودها المبذولة من أجل التنمية المستدامة؛

٦ - نسلم بأن تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر لا يزالان يشكلان خطراً كبيراً على الدول الجزرية الصغيرة النامية وعلى جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة وبمثالان لبعض تلك الدول أشد الأخطار التي تهدد بقاءها وقدرتها على الصمود؛

٧ - نشير إلى القرار ٦٣/٢٨١ المؤرخ ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، ونشدد في هذا السياق على ضرورة النظر في مسألة تغير المناخ ومعالجتها، بما في ذلك الآثار التي يمكن أن تترتب عليها في الحالة الأمنية في الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

٨ - نؤكد أن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ^(٤) هي المنتدى الدولي والحكومي الدولي الرئيسي للتفاوض بشأن التصدي لتغير المناخ على الصعيد العالمي. ونهيب أيضا بالدول اتخاذ إجراءات عاجلة على الصعيد العالمي للتصدي لتغير المناخ وفقا للمبادئ المحددة في الاتفاقية، بما في ذلك مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة ووفقا لقدرات كل بلد؛

٩ - نهيب بالمجتمع الدولي مواصلة تعزيز الدعم الذي يقدمه لوضع وتنفيذ الاستراتيجيات والبرامج الوطنية للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وكذلك تيسير التعاون الإقليمي والأقاليمي، نظرا للضرورة الملحة لبناء قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على التكيف مع الآثار الضارة لتغير المناخ؛

(٤) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٧٧١، الرقم ٣٠٨٢٢.

١٠ - نهب أيضا بالمجتمع الدولي تعزيز دعم الجهود التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل التكيف مع الآثار الضارة لتغير المناخ، بطرق منها توفير مصادر تمويل مخصصة لهذا الغرض وبناء القدرات ونقل التكنولوجيات الملائمة للتصدي لتغير المناخ؛

١١ - نسلم بأن الدول الجزرية الصغيرة النامية لا تزال تصارع آثار الكوارث الطبيعية التي تشتد حدة بعضها، بما في ذلك الكوارث الناجمة عن تغير المناخ، مما يعرقل إحراز التقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة؛

١٢ - نسلم أيضا بضرورة القيام على الصعيد الدولي، إذا اقتضى الأمر، بتعزيز واستحداث وسائل وأدوات لاتباع نهج وقائي لمواجهة الكوارث الطبيعية في الدول الجزرية الصغيرة النامية، مما يؤدي إلى الحد من المخاطر وإدماج إدارة المخاطر على نحو سليم في السياسات والبرامج الإنمائية، بطرق منها مواصلة تنفيذ إطار العمل المتفق عليه دوليا للحد من أخطار الكوارث، إطار عمل هيوغو للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥^(٥). ونهب بالمجتمع الدولي مواصلة دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية في تعزيز جهودها الرامية إلى النهوض بالجهود المبذولة على الصعيدين الإقليمي والوطني للحد من مخاطر الكوارث وإدارتها وتنسيق تلك الجهود، بما في ذلك استحداث أو تعزيز آليات التأمين، عند الاقتضاء، لمواجهة الكوارث الطبيعية والبيئية في الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

١٣ - نكرر التأكيد على أن الاعتماد على الطاقة سبب رئيسي من أسباب ضعف العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية اقتصاديا. فعلى الرغم من أن تلك الدول تتمتع بوجه خاص بإمكانيات الاستفادة من خيارات الطاقة المتجددة ومن أن العديد منها تتوافر فيه موارد هائلة للطاقة المتجددة، ما زالت هذه الموارد غير مستغلة بالقدر الكافي. ونكرر أيضا تأكيد ضرورة دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية في جهودها الرامية إلى تطوير واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة وإلى تعزيز كفاءة الطاقة وحفظها، بطرق منها توفير التمويل من جميع المصادر وتقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات بهدف إنشاء قطاع مستدام للطاقة يكون أساسا لقطاع التنمية في الدول الجزرية الصغيرة النامية. ونشدد على أهمية تيسير حصول الدول الجزرية الصغيرة النامية على التمويل، بما في ذلك الاستفادة من الصناديق الاستثمارية للطاقة المتجددة، ونحن على استعداد لمساعدة هذه الدول على تحقيق ذلك. ونرحب في هذا الصدد بالآليات والمبادرات الإقليمية الرامية إلى تحقيق التعاون والتكامل في مجال الطاقة من

(٥) إطار عمل هيوغو للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث (A/CONF.206/6، الفصل الأول، القرار ٢).

أجل بناء الهياكل الأساسية للطاقة وتنمية الإمدادات المباشرة منها وتطوير المشاريع الاجتماعية بما يحقق الاستفادة في مجال الطاقة في هذه الدول؛

١٤ - نسلم بأهمية التعاون بين بلدان الشمال والجنوب الذي يكمله التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية والتعاون الثلاثي لتعزيز برامج تلك الدول من أجل التنفيذ الفعال لبرنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس؛

١٥ - نسلم أيضا بأن الدول الجزرية الصغيرة النامية لا تزال تعتمد بشكل كبير على مواردها الساحلية والبحرية، وأن من التحديات التي تواجهها في مجال التنمية محدودة إمكانية الحصول على التمويل والتكنولوجيا والمعدات والإفراط في صيد الأسماك على الصعيد العالمي وممارسات الصيد بالغة الضرر والحوادث التي تحول دون زيادة المشاركة في مصائد الأسماك والأنشطة المضطلع بها في هذا المجال؛

١٦ - نكرر تأكيد ضرورة الحفاظ على الموارد الساحلية والبحرية والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية على نحو أفضل. ونحث المجتمع الدولي على مواصلة وتعزيز دعمه للدول الجزرية الصغيرة النامية لتعزيز سبل تنفيذ استراتيجيات الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وتعزيز قدراتها في مجال البحث العلمي؛

١٧ - نشدد على ضرورة أن تعمل الدول الجزرية الصغيرة النامية مع الشركاء في التنمية المعنيين على الصعيدين الإقليمي والدولي لوضع وتنفيذ مبادرات إقليمية لتعزيز الحفاظ على الموارد الساحلية والبحرية والإدارة المستدامة لها؛

١٨ - نكرر تأكيد ضرورة اتخاذ تدابير فعالة وتنفيذها على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني تكفل الاستفادة بشكل مستدام وعلى المدى الطويل من موارد مصائد الأسماك نظرا لأهميتها البالغة في التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وتنفق في هذا السياق على ما يلي:

(أ) إعادة تأكيد الالتزام بالإسراع بتخفيض قدرات أساطيل الصيد في العالم إلى مستويات تتناسب مع استدامة الأرصد السمكية؛

(ب) تعزيز مشاركة الدول الجزرية الصغيرة النامية على نحو كامل في المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك؛

(ج) مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على تطوير قطاع مصائد الأسماك فيها، بطرق منها بناء قدرات تلك الدول بما ييسر مشاركتها بشكل أكبر في مصائد أسماك

أعالي البحار، بما في ذلك مصائد الأرصد السمكية المتداخلة المناطق والأرصد السمكية الكثيرة الارتحال، لتمكينها من الاستفادة بشكل أكبر من مصائد الأسماك المستدامة لتلك الأرصد وتنمية مصائد الأسماك فيها وتحسين وصولها إلى الأسواق؛

(د) مواصلة تعزيز قدرات الدول الجزرية الصغيرة النامية، عن طريق الدعم الدولي، على رصد وتنفيذ تدابير الإنفاذ الرامية إلى مكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم والإفراط في صيد الأسماك؛

(هـ) الحث على توحيد الجهود الرامية إلى مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية مع الاستراتيجيات الإنمائية الدولية الأخرى في هذا الصدد بغية تعزيز التنسيق الدولي لتمكين تلك الدول من تطوير قدراتها الوطنية على استغلال موارد مصائد الأسماك، بما يتفق مع واجب ضمان الحفاظ على موارد مصائد الأسماك تلك وإدارتها؛

١٩ - نھیب بالجمتمع الدولي مواصلة تعزيز الجهود التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل النهوض بالإنتاج والإنتاجية والاستدامة في مجال الزراعة وإعطاء الأولوية للأمن الغذائي. ولا بد لذلك أن يتحقق من خلال التنوع والأنشطة المضيفة للقيمة والبحث والتطوير وتحسين استخدام الأراضي والإدارة المستدامة للغابات والحصول على التكنولوجيا الحديثة واستخدامها على النحو الملائم والوصول إلى الأسواق وتمكين صغار المزارعين، بمن فيهم النساء والشعوب الأصلية والمجتمعات الريفية؛

٢٠ - نشير إلى أن السياحة تسهم إسهاما كبيرا في معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية في توفير فرص العمل والعمل الأجنبية وتحقيق النمو الاقتصادي، وأن استراتيجية موريشيوس تقر بضرورة استدامة السياحة. ويمكن لتغير المناخ، إلى جانب العوامل الأخرى للتدهور البيئي، أن يؤثر تأثيرا ضارا على الاستدامة في قطاع السياحة في الدول الجزرية الصغيرة النامية. لذا، نھیب بمنظمة السياحة العالمية ووكالات الأمم المتحدة المعنية والجهات المعنية الأخرى دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية في وضع وتنفيذ التدابير الرامية إلى تعزيز السياحة المستدامة في تلك الدول؛

٢١ - نھیب بالجمتمع الدولي مواصلة مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على وضع نظم مناسبة لإعادة التدوير وتقليل النفايات ومعالجتها وإعادة استخدامها وإدارتها وآليات لحماية المحيطات والمناطق الساحلية من النفايات والمواد السامة، بطرق منها إنشاء وتعزيز نظم وشبكات لنشر معلومات عن التكنولوجيات الملائمة السليمة بيئيا وتكنولوجيات إعادة التدوير والتخلص من النفايات؛

٢٢ - نلاحظ مع القلق أن نوعية المياه ومدى توافرها يشكلان عقبات خطيرة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وأنه على الرغم من قيام بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية بتنفيذ تدابير مثل إدارة جانب الطلب ومعالجة مياه الصرف الصحي وتعزيز كفاءة استخدام المياه وإذكاء الوعي العام، فإن هذه الجهود تعرقلها الصعوبات المالية ونقص القدرات، ونطلب إلى المجتمع الدولي أن يقدم المساعدة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية لبناء القدرات من أجل تحقيق التنمية ومواصلة تنفيذ برامج المياه العذبة والصرف الصحي؛

٢٣ - نهيئ بالمجتمع الدولي دعم الجهود التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية لتعزيز النظم الوطنية للبيانات والمعلومات المصنفة والقدرات التحليلية اللازمة لاتخاذ القرار وتبني التقدم المحرز ووضع دراسات قطرية لأوجه الضعف والقدرة على التكيف؛ وينبغي أيضا دعم الجهود التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية في وضع قواعد البيانات وإضفاء الطابع المؤسسي على المؤشرات الوطنية لرصد وتقييم التنمية المستدامة، واستفادة وكالات الأمم المتحدة من تلك الجهود متى أتاحت؛

٢٤ - نكرر تأكيد أهمية تسهيل تبادل المعارف والتجارب الناجحة والخبرات والمعلومات بين الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

٢٥ - نسلم بأن أهداف اتفاقية التنوع البيولوجي^(٦) تشكل عناصر حيوية لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، ونشجع الدول الجزرية الصغيرة النامية على بذل المزيد من الجهود لإدماج حماية التنوع البيولوجي في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية، مع ما يلزم من دعم من المجتمع الدولي؛ ونهيئ بالمجتمع الدولي زيادة المساعدة المقدمة للدول الجزرية الصغيرة النامية لتعزيز حماية التنوع البيولوجي والتصدي للأخطار الحالية والناشئة التي تشكلها الأنواع الغريبة الغازية. وتتطلع إلى التوصل إلى نتائج إيجابية في الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية المقرر عقده في ناغويا، اليابان؛

٢٦ - نسلم أيضا بضرورة تلبية احتياجات الدول الجزرية الصغيرة النامية المحددة والمتعلقة بالتجارة والتنمية ومعالجة شواغلها في هذا الصدد لتمكينها من الاندماج على نحو تام في النظام التجاري المتعدد الأطراف وفقا لولاية الدوحة بشأن الاقتصادات الصغيرة^(٧)، وتنفق على تيسير انضمام الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى منظمة التجارة العالمية، عند الاقتضاء، عن طريق تعزيز المساعدة التقنية؛

(٦) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٧٦٠، الرقم ٣٠٦١٩.

(٧) منظمة التجارة العالمية، الوثيقة WT/MIN(01)/DEC/1، الفقرة ٣٥. متاحة على

<http://docsonline.wto.org>

٢٧ - نحث الشركاء في التنمية، في ضوء الحالة الاقتصادية العالمية الراهنة، على إيلاء المزيد من الاهتمام لأوجه الضعف التي تنفرد بها الدول الجزرية الصغيرة النامية بوجه خاص في سياق اتفاقات هؤلاء الشركاء في مجال التجارة والشراكة وبرامج الأفضليات التجارية، وفقا لقواعد منظمة التجارة العالمية وأحكامها، للمساعدة على تحقيق الانتعاش الاقتصادي في تلك الدول؛

٢٨ - نكرر التأكيد على أهمية آلية المعونة لصالح التجارة باعتبارها وسيلة للقيام بصورة منسقة وفعالة ومحددة الأهداف بتقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة وتنفيذ برامج بناء القدرات، على النحو المحدد في إعلان هونغ كونغ الوزاري لعام ٢٠٠٥^(٨)، وندعو في هذا السياق إلى تقديم المساعدة، حسب الاقتضاء، من أجل التصدي للمعوقات التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية بصفة خاصة فيما يتعلق ببناء قدراتها في جانب العرض وقدرتها التنافسية، كجزء من استراتيجياتها الإنمائية الوطنية؛

٢٩ - نسلم بضرورة أن تؤخذ الظروف الخاصة لكل دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية في الاعتبار لدى معالجة مسألة القدرة على تحمل الديون على المدى الطويل، وبضرورة كفاءة وصول الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى أسواق رأس المال الدولية بشكل أفضل؛

٣٠ - نحث المؤسسات المالية الدولية على مواصلة مراعاة ظروف كل دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية وأحوالها وأوجه ضعفها الخاصة لتمكينها من الحصول على الموارد المالية الكافية، بما في ذلك التمويل بشروط ميسرة للاستثمار في مجال التنمية المستدامة؛

٣١ - نكرر التأكيد على أهمية قيام الشركاء في التنمية بتنفيذ تدابير عملية لدعم استراتيجية الانتقال للدول الجزرية الصغيرة النامية التي رفع اسمها حديثا أو على وشك أن يرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا، بهدف ضمان استدامة التقدم المحرز، وندرك أهمية استعراض المعايير المستخدمة في رفع أسماء تلك الدول من قائمة أقل البلدان نموا في إطار ولايات الأمم المتحدة ذات الصلة؛

٣٢ - نطلب إلى الأمين العام أن يدرج في التقرير الذي سيقدمه إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين عن متابعة وتنفيذ استراتيجية موريشيوس فصلا بشأن جمع البيانات المتعلقة بالتنمية المستدامة في تلك الدول وتحليلها ونشرها، وأن يقدم توصيات عن كيفية التصدي للتحديات المتعلقة بهذه المسائل؛

(٨) منظمة التجارة العالمية، الوثيقة WT/MIN(05)/DEC. متاحة على: <http://docsonline.wto.org>

٣٣ - نطلب أيضا إلى الأمين العام، حيث إن هذا الاستعراض قد أبرز بعض أوجه القصور في الدعم المؤسسي المقدم للدول الجزرية الصغيرة النامية ومعوقات أخرى تحول دون التنفيذ الكامل والفعال لاستراتيجية موريشيوس وبرنامج عمل بربادوس، أن يقدم تقريرا يطرح فيه توصيات ملموسة لتعزيز تنفيذ برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس وإعادة تركيز الجهود لاتباع نهج قائم على النتائج، وأن ينظر فيما قد يتعين اتخاذه من تدابير إضافية أفضل لمعالجة أوجه الضعف التي تنفرد بها بوجه خاص الدول الجزرية الصغيرة النامية وتلبية احتياجاتها في مجال التنمية على نحو أكثر فعالية. وينبغي إعداد التقرير بالتشاور مع الدول الأعضاء والوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج واللجان الإقليمية المعنية، مع أخذ الأعمال التي تنجزها منظومة الأمم المتحدة في الاعتبار، وتقديمه إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين. ونطلب كذلك إلى الأمين العام، في سياق ذلك التقرير، أن يجري استعراضا شاملا وأن يبحث سبل تعزيز الاتساق والتنسيق بشأن ما تقدمه منظومة الأمم المتحدة من دعم للدول الجزرية الصغيرة النامية، وأن يقدم توصيات محددة للدول الأعضاء في هذا الصدد. وينبغي أن يشمل ذلك استعراض أعمال جميع كيانات الأمم المتحدة المعنية وولاية كل منها ضمن مجالات خبراتها من حيث صلتها ببرنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس، بما في ذلك ما يتعلق بالفقرتين ١٠١ و ١٠٢ من الاستراتيجية؛

٣٤ - نحدد عزمنا على الوفاء بالتزامنا بالمضي قدما في تنفيذ استراتيجية موريشيوس، ونؤكد الضرورة الملحة لإيجاد حلول إضافية للتحديات الكبرى التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية بطريقة منسقة. ونذكر أن السير قدما في طريق التنمية المستدامة يتطلب اتخاذ إجراءات منسقة ومتوازنة ومتكاملة على جميع المستويات، بطرق منها تعزيز شراكات التعاون بين الدول الجزرية الصغيرة النامية والمجتمع الدولي بهدف بناء قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على التغلب على أوجه الضعف التي تنفرد بها بوجه خاص وعلى مراعاة الأولويات والاحتياجات الوطنية لكل منها.

الجلسة العامة ١٨

٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠